الأمم المتحدة

E/AC.51/2017/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 January 2017
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والخمسون
الدورة التنظيمية، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
الدورة الموضوعية، ٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أنشئت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٤٧ لمواجهة الخراب الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية في أوروبا. ومع تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا في التسعينات من القرن الماضي، توسعت عضويتها بمقدار الثلث، وهي تقدم خدماتها حاليا إلى مجموعة متنوعة اقتصاديا مؤلفة من ٥٦ دولة عضوا من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.

وقد تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالدراسة أهمية وفعالية اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومدى قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أجري التقييم باستخدام الدراسات الاستقصائية، والمقابلات، والزيارات الميدانية، ودراسات الحالات الإفرادية، والمراقبة المباشرة، وعمليات استعراض الوثائق وتحليل البيانات الثانوية.

وتيسّر اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو فعال وضع اتفاقيات وأنظمة وقواعد ومعايير حاسمة تخلّف تأثيرا على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي، من خلال توفير حيز

300117 230117 17-00515 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

محايد للخبراء من البلدان الأعضاء فيها وخارجها للتفاوض على منتجات محددة مفيدة وإجراء مناقشات بشأنها ووضعها. وتشمل تلك المنتجات اتفاقيات ملزمة قانونا في قطاعي النقل والبيئة ومئات المعايير والتصنيفات والتوصيات في مجالات متنوعة من قبيل الإحصاءات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتجارة، والإسكان، والحراجة، والطاقة. وتتيح اللجنة مجالا لمتخذي القرارات لمناقشة السياسات، وتنطوي مجموعة متنوعة من عمليات اللجنة على إسداء المشورة في مجال السياسات.

ولتحقيق تلك النتائج، تتعامل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بفعالية مع أجهزة حكومية دولية واسعة النطاق، لكنها تتعرض لتحديات بسبب المطالب المفروضة على أمانتها وتواجه خطر فقدان ذاكرتها المؤسسية في سياق الاضطلاع بذلك الدور. ويؤثر أيضا تقديم الخدمات إلى هذا العدد الكبير من الهيئات في مجالات متمايزة وعالية التخصص في قدرة أمانة اللجنة على أن تكون أكثر مرونة، لا سيما فيما يتعلق بالعمل في مختلف القطاعات والبرامج الفرعية. وتواجه اللجنة أيضا مطالب وأولويات متنافسة، بل ومتضاربة في بعض الأحيان، للدول الأعضاء، ناجمة جزئيا عن تباين الاحتياجات الاقتصادية والاتجاهات التاريخية والجغرافية السياسية.

ولئن كان العديد من منتجات اللجنة يُعتمد وتثبت فائدته في بلدان غير أعضاء، تفتقر اللجنة إلى فهم مشترك لتأثيرها على الصعيد العالمي خارج نطاق دورها الإقليمي وإلى استراتيجية واضحة بشأنه.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا بدور أكبر في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وهي تستهدف بشكل واف البلدان الأكثر احتياجا في المنطقة؛ بيد أن ما تخصصه من تمويل وما توليه من اهتمام للتعاون التقني متدنيان ومتفرقان.

وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة بالغة الأهمية للجنة الاقتصادية لأوروبا لدراسة الكيفية التي يمكن بها لأنشطتها التي يجري الاضطلاع بها في إطار القواعد والمعايير والاتفاقيات القائمة وما يتصل بها من آليات الاستعراض والعمل الإحصائي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتخذ اللجنة بالفعل خطوات ملموسة للقيام بذلك، بما في ذلك تحديد ووصف الأنشطة ذات الصلة، واستقصاء آراء الدول الأعضاء، وإجراء مناقشات داخل اللجان القطاعية. ولئن كانت اللجنة تتمتع بالخبرة اللازمة لدعم الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بأطر الرصد في سياق الاتفاقيات البيئية وفي استعراضات الأقران التي تجرى في سياق التقييمات القطرية، فهي تواجه عددا من المشاكل التي تعترض سبيل

تقدمها. وتشمل تلك المشاكل ضعف التعاون بين القطاعات، وضخامة أعباء العمل، والحاجة إلى تعزيز الشراكات، لا سيما مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات هامة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا:

- وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة المعارف
- إجراء مسح للأنشطة والمبادرات المشتركة بين القطاعات والمشتركة بين الشُعب
- وضع مقترح، لتقديمه إلى اللجنة التنفيذية، يستكشف طبيعة تركيزها على الصعيد العالمي
- دراسة الكيفية التي يمكن بها لأنشطتها التي يجري الاضطلاع بها في إطار القواعد والمعايير والاتفاقيات القائمة وما يتصل بها من آليات الاستعراض والعمل الإحصائي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- إجراء مسح للشراكات القائمة والتعاون القائم مع الجهات من غير الدول ووضع مقترحات محددة لتوسيع نطاق ذلك التعاون وتعزيزه دعما لأهداف التنمية المستدامة

المحتويات

الصفحة

أولا – المقدمة والهدف ٥

ثانيا – معلومات أساسية ٥

ثالثا – المنهجية ٨

رابعا – نتائج التقييم ١٠

ألف – تيسّر اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو فعال وضع اتفاقيات وقواعد ومعايير حاسمة تخلف تأثيرا على الصعيدين الإقليمي والعالمي ١٠

بـــاء – تدعم مشاريع التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا العمل المعياري، كما تدعم، في معظم الأحوال، البلدان المحتاجة المستهدفة على النحو المناسب؛ إلا أنها تتركز في برنامج فرعي واحد ١٥

جيم – تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور فعال في دعوة الخبراء التقنيين لحضور المنتديات الحكومية الدولية التي تنظمها، ولكنها تواجه تحديات بسبب المطالب المفروضة على أمانتها وخطر فقدان الذاكرة المؤسسية ١٧

دال – توفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالفعل منبرا محايدا لإجراء الحوار واتخاذ القرارات ولكنها تواجه مطالب وأولويات متنافسة، بل ومتضاربة في بعض الأحيان، للدول الأعضاء ... ٢١

هاء – تفتقر اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى فهم مشترك لتأثيرها على الصعيد العالمي خارج نطاق دورها الإقليمي وإلى استراتيجية واضحة بشأنه ٢٣

واو – تتخذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا تدابير استباقيةً في السعي إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لكنها تواجه تحديات في الارتقاء بدورها إلى المستوى الأكمل ٢٦

خامسا – الخلاصة ٣١

سادسا – التوصيات ٣٢

المرفق

التعليقات الرسمية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٣٣

أولا – المقدمة والهدف

١ – حددت وحدة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتقييمها استنادا إلى تقييم للمخاطر أجراه المكتب لتحديد أولويات الأمانة العامة في مجال تقييم البرامج. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأوروبا لتنظر فيه خلال دورتها الخامسة والسبعين في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر A/70/16). وأقرت الجمعية العامة هذا الاختيار في قراراها ٧٠/٨.

٢ – ويرد الإطار المرجعي العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في قرارات الجمعية العامة ٤٨/٢١٨ باء و ٥٤/٢٤٤ و ٥٩/٢٧٢، وكذلك في نشرة الأمين العام ST/SGB/273، التي تمنح المكتب سلطة الشروع في أي إجراء يراه ضروريا للنهوض بمسؤولياته وتنفيذ ذلك الإجراء والإبلاغ عنه. ويُجرى تقييم المكتب وفقا للبند ٧-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6).

٣ – وتمثل الهدف العام للتقييم في القيام، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، بتحديد مدى وجاهة وفعالية عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومدى استعدادها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد انبثق موضوع التقييم عن تقييم للمخاطر على مستوى البرنامج يرد وصفه بالتفصيل في الورقة الاستهلالية للتقييم[(١)]. وقد أجري التقييم وفقا لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤ – وطلب إلى إدارة أمانة اللجنة إبداء تعليقاتها على مشروع التقرير، وأخذت تلك التعليقات في الحسبان في إعداد التقرير النهائي. ويرد الرد الرسمي للجنة الاقتصادية في المرفق.

ثانيا – معلومات أساسية

الولاية والحوكمة والهيكل التنظيمي

٥ – أنشئت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٧ بالقرار ٣٦ (د-٤) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغرض دعم إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدان الأوروبية. وفي البداية، كانت اللجنة تتألف من ١٨ دولة عضوا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي السنوات الـ ٣٠ التالية،

(١) OIOS/Inspection and Evaluation Division, Inception paper: programme evaluation of the Economic Commission for Europe (IED-16-003), 26 June 2015.

انضمت كندا وقبرص و ١٣ بلدا أوروبيا إضافيا إلى المنظمة، وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ ازداد عدد الأعضاء بمقدار ٢١ بلدا إضافيا من أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وأوصلت إضافتان أخريان في السنوات الـ ١٥ الأخيرة العدد النهائي إلى ٥٦ دولة عضوا. وتتسم عضوية اللجنة بالتنوع، حيث تشمل بلدانا ذوات تنمية بشرية عالية جدا وعالية ومتوسطة[٢].

٦ - ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة الاقتصادية لأوروبا في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والتعاون والتكامل الإقليميين من خلال الاضطلاع بثلاث وظائف مترابطة[٣]:

(أ) الحوار بشأن السياسات، الذي يوفر منبرا محايدا لإجراء حوار بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ب) العمل المعياري، الذي ييسر وضع قواعد ومعايير واتفاقيات جديدة والتفاوض بشأنها؛

(ج) التعاون التقني، الذي يعزز إدماج البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي.

٧ - وتخضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأحكام اختصاصاتها ونظامها الداخلي (E/ECE/778/Rev.5)، اللذين نقحا في عام ٢٠٠٩. وتتولى إدارتها هيئة تحمل اسم ”اللجنة الاقتصادية لأوروبا“، تجتمع مرة كل سنتين. وبين كل دورتين، تضطلع اللجنة التنفيذية، باسم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بمهام استعراض وتوجيه اللجان القطاعية الحكومية الدولية وتنفيذ برنامج عمل أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٨ - وتعمل ثماني لجان قطاعية بمثابة مجالس إدارة للبرامج الفرعية الثمانية للجنة الاقتصادية لأوروبا[٤]. وتقدم أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخدمات إلى اللجان وهيئاتها الفرعية. واللجان الثماني هي على النحو التالي:

(أ) لجنة النقل الداخلي؛

(ب) لجنة السياسات البيئية؛

(ج) مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛

---

(٢) United Nations Development Programme (UNDP), Country profiles, Human development reports، متاح على http://hdr.undp.org/en/countries.

(٣) انظر A/68/6 (Sect. 20) و A/70/6 (Sect. 20).

(٤) لكل من الاتفاقية البيئية واتفاقية النقل مجلس إدارة خاص به.

(د) اللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية؛

(هـ) اللجنة المعنية بالابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(و) لجنة الطاقة المستدامة؛

(ز) لجنة الإسكان وإدارة الأراضي؛

(ح) اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة.

٩ - وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، كان عدد موظفي اللجنة ٣١٣ موظفا. وهي تتألف من مكتب الأمين التنفيذي وثمانية برامج فرعية فنية تنفذها ست شُعب، على النحو المبين في الجدول ١.

الجدول ١

البرامج الفرعية والشعب في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي	الشعبة
البيئة	شعبة البيئة
النقل	شعبة النقل المستدام
الإحصاءات	الشعبة الإحصائية
الطاقة المستدامة	شعبة الطاقة المستدامة
الإسكان وإدارة الأراضي الغابات والأخشاب	شعبة الغابات والأراضي والإسكان
التعاون والتكامل الاقتصاديان التجارة	شعبة التعاون الاقتصادي والتجارة

المصدر: الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

الموارد

١٠ - بلغت الموارد المتوقعة للجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغا قدره ٨١,٦ مليون دولار، جاء ٩٢ في المائة منه من الميزانية العادية. ويمثل هذا انخفاضا في مجموع الموارد المقررة عن فترة السنتين السابقة، يعزى إلى انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة في حساب التنمية وانخفاض آخر بنسبة ٢,٦ في المائة في البرنامج العادي للتعاون التقني. ويبين الشكل الأول الموارد المقررة لفترات السنتين الثلاث الماضية.

الشكل الأول

ميزانيات فترات السنتين للجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠١٠-٢٠١٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

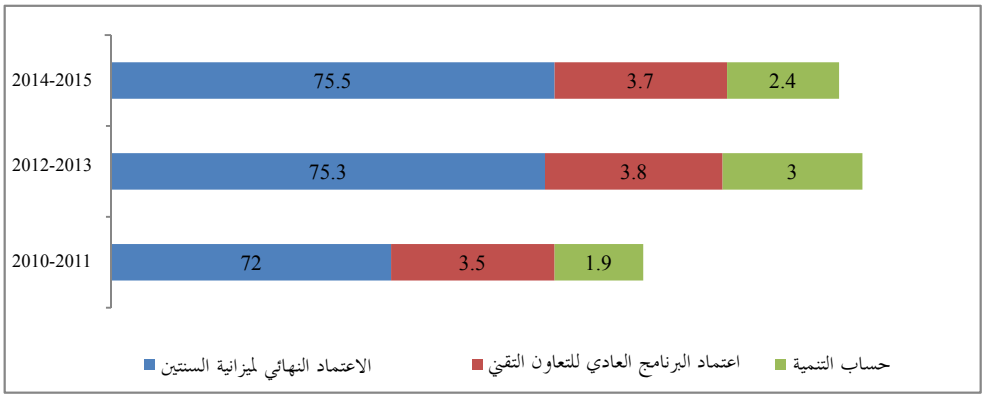

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ثالثا - المنهجية

١١ - حدد الإطار الزمني للتقييم أساسا بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. واستُعرضت أيضا بيانات ومعلومات منتقاة من السنوات السابقة لدعم تحليل مسائل مواضيعية معينة.

١٢ - وتستند جميع نتائج التقييم إلى التدقيق المتقاطع لمصادر بيانات متعددة جُمعت من خلال مجموعة من أساليب جمع البيانات النوعية والكمية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) استعراض الوثائق: استعراض الوثائق الرئيسية، بما في ذلك الأطر الاستراتيجية؛ والميزانيات والوثائق البرنامجية؛ ومحاضر جلسات اللجنة التنفيذية؛ وتقارير اجتماعات اللجان القطاعية؛ ووثائق مشاريع التعاون التقني؛ ووثائق مراجعة الحسابات والتقييم؛ والوثائق المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠؛

(ب) المقابلات: إجراء ٨٧ مقابلة شبه منظمة مع عينة غير عشوائية من إدارة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وموظفيها؛ وممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ والمنظمات الحكومية الدولية؛ والمفوضية الأوروبية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ج) الدراسات الاستقصائية: ثلاث دراسات استقصائية تجرى ذاتيا عن طريق شبكة الإنترنت لأعضاء اللجان القطاعية والدول الأعضاء وموظفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا[٥]

(د) المراقبة المباشرة لاجتماعين من اجتماعات اللجنة التنفيذية عن طريق التداول بالفيديو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ ودورة سنوية لإحدى اللجان القطاعية (لجنة السياسات البيئية) في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ والمنتدى الاقتصادي ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا في طاجيكستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛

(هـ) دراسات الحالات الإفرادية: دراسات متعمقة لتسعة من مجالات عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا[٦]. واختار مكتب خدمات الرقابة الداخلية مجالات العمل بالاستناد إلى معايير محددة مسبقا[٧] وبالتشاور مع الشعب المعنية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وشملت كل دراسة حالة إفرادية مجموعة متنوعة من أساليب جمع البيانات، بما في ذلك إجراء مقابلات مع ممثلين حكوميين وأعضاء اللجان و/أو الأفرقة العاملة وأفراد آخرين من القطاع الخاص أو المجتمع المدني؛ ودراسات استقصائية قصيرة لأصحاب المصلحة المعنيين؛ واستبيانات مركزة عن طريق البريد الإلكتروني؛ وعمليات استعراض للوثائق؛

(و) البعثات إلى مقر اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف؛ ومقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل؛ ومكاتب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات

(٥) أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الدراسات الاستقصائية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأرسلت الدراسة الاستقصائية لآراء الموظفين إلى جميع موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة والخبراء الاستشاريين والمتدربين الداخليين البالغ عددهم ٣١٣ شخصا. وأجاب عليها ما مجموعه ١٧٦ شخصا، بمعدل استجابة قدره ٥٦ في المائة. وأرسلت الدراسة الاستقصائية للجان القطاعية إلى ٤٦٤ عضوا حاليا في اللجان القطاعية الثماني. وأجاب عليها ما مجموعه ١٠٠ عضو، بمعدل استجابة قدره ٢٤ في المائة. وأرسلت الدراسة الاستقصائية للدول الأعضاء إلى ٥٦ بعثة تقع مقارها في جنيف وإلى الاتحاد الأوروبي. وأجابت عليها ثماني بعثات، بمعدل استجابة قدره ١٤ في المائة.

(٦) اختير مجال عمل واحد من كل برنامج فرعي للجنة الاقتصادية لأوروبا (مجالا عمل من البرنامج الفرعي للنقل) كدراسات حالات إفرادية. والمجالات المختارة هي التالية: تلوث الهواء؛ والسلامة على الطرق؛ والنقل المائي الداخلي؛ والمساكن المستدامة وأسواق العقارات؛ والبيانات والرصد والتقييم للتأثير في الحوار المتعلق بالسياسات في مجال الحراجة؛ والابتكار والقدرة التنافسية؛ والغاز؛ وتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛ والإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية. وأدمجت تحليلات دراسات الحالات الإفرادية في نتائج التقييم كمصدر إضافي للأدلة.

(٧) شملت معايير اختيار دراسات الحالات الإفرادية تغطية جميع البرامج الفرعية، والموارد، والقسط الأكبر من العمل المنجز حتى الآن، والتركيز على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومراقبة الاجتماعات.

الدولية في باريس؛ والدورة العاشرة لمجلس إدارة البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، الذي عقد في دوشانبي.

١٣ - وكان جمع بيانات التقييم محدودا بسبب انخفاض معدل الاستجابة للدراسة الاستقصائية الخاصة بالدول الأعضاء.

١٤ - وتشاور مكتب الرقابة الداخلية مع أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أثناء إجراء التقييم وهو يعرب عن شكره للأمانة على تعاونها ومساعدتها.

رابعا - نتائج التقييم

ألف - تيسّر اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو فعال وضع اتفاقيات وقواعد ومعايير حاسمة تخلف تأثيرا على الصعيدين الإقليمي والعالمي

تقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم على نحو فعال للتفاوض بشأن صكوك ملزمة قانونا ووضع المعايير

١٥ - تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ إنشائها بدور رئيسي في التفاوض بشأن ٧٤ من الصكوك الدولية الملزمة قانونا[٨] في مجالي النقل (٥٨) والبيئة (١٦). ويسرت اللجنة وضع المئات من المعايير والتصنيفات وخطط العمل والتوصيات الطوعية، على النحو المبين في الجدول ٢.

الجدول ٢

نواتج اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حسب البرنامج الفرعي، ١٩٤٨-٢٠١٦

البرنامج الفرعي	الناتج	أمثلة	العدد
الاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات الملزمة قانوناً			
البيئة	اتفاقية	اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود	٥
البيئة	بروتوكول	بروتوكول اتفاقية عام ١٩٧٩ للتلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة	١١

(٨) تشمل هذه الصكوك الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات، لكنها لا تشمل أنظمة المركبات الملزمة قانونا البالغ عددها ١٣٦ نظاما والمرفقة بالاتفاق بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة تسري على المركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات، وشروط الاعتراف المتبادل بالتصديقات المسلمة وفقاً لهذه المواصفات.

البرنامج الفرعي	الناتج	أمثلة	العدد
النقل	اتفاقية	الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري	٥٨
النقل	اتفاق	الاتفاق بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة تسري على المركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات، وشروط الاعتراف المتبادل بالتصديقات المسلمة وفقاً لهذه المواصفات	
المعايير والتصنيفات وخطط العمل والتوصيات			
غير الملزمة قانوناً			
الإحصاءات		المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	أكبر من ٣٠
التجارة	معيار	المعيار المتعلق بتسويق التفاح ومراقبة نوعيته التجارية	أكبر من ١٠٠
التعاون والتكامل الاقتصاديان		المعيار المتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في سياسة الرعاية الصحية	٩
النقل	تصنيف	النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	١
الطاقة المستدامة		تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن	١
الغابات والأخشاب	خطة عمل	خطة عمل روفانييمي لقطاع الغابات في الاقتصاد الأخضر	١
الإسكان		ميثاق جنيف للإسكان المستدام	١
الطاقة المستدامة	توصية	حجز الكربون وتخزينه وحجز الكربون وتخزينه فيما يتعلق بالأسلوب المحسن لاستخلاص النفط في اتفاق ما بعد بروتوكول كيوتو	١٥
التجارة		رموز تمثيل أسماء البلدان (التوصية رقم ٣)	٤٠
الطاقة المستدامة	ممارسة فضلى	الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بصرف غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم	١

المصدر: ECE, Compendium of legal instruments, norms and standards, 2015.

١٦ - وينظر إلى تصدي اللجنة الاقتصادية لأوروبا للاضطلاع بهذا الدور الهام نظرة إيجابية. وفي الدراسات الاستقصائية، صنف ٨٢ في المائة من أعضاء اللجان القطاعية و ٨٨ في المائة من الموظفين اللجنةَ باعتبارها فعالة في المساعدة على وضع المعايير والتوصيات التقنية. وبالمثل، صنف ٧٢ في المائة من أعضاء اللجان القطاعية و ٨١ في المائة من الموظفين اللجنةَ باعتبارها فعالة في وضع الأنظمة والمعايير والتوصيات التقنية الملزمة قانونا. ووافق جميع ممثلي الدول

الأعضاء الثمانية الذين أجابوا على الدراسة الاستقصائية على أن اللجنة ناجحة في المساعدة على التفاوض بشأن الصكوك الملزمة قانونا.

تتسم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالفعالية أيضا في تقديم الخدمات للاتفاقيات

١٧ - تتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بخبرة كبيرة في مجال تقديم الخدمات للاتفاقيات الملزمة قانونا وإدارتها، وهو ما يتطلب الحفاظ على شبكة من هيئات الاتفاقيات، مثل لجان التنفيذ والأفرقة العاملة؛ وتنظيم الاجتماعات والدورات؛ وإعداد الوثائق وجداول الأعمال والتقارير؛ وجمع المعلومات وتوزيعها على المشاركين. ويعني تقديم الخدمات إلى الاتفاقيات ضمان أن تتطور الصكوك القانونية وتبقى مستكملة باستمرار والتماس المزيد من التصديقات عند الاقتضاء، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على أهميتها.

١٨ - وتكتسب الحاجة إلى ضمان بقاء الصكوك القانونية مستكملة أهمية خاصة في مجالي البيئة والنقل، وهما مجالان استلزم التقدم العلمي والتقني فيهما إجراء تعديلات على الاتفاقات المتفاوض عليها منذ سنوات أو عقود سابقة. وفي مجال البيئة، اتخذ ذلك شكل بروتوكولات ملحقة بالاتفاقيات، أو توصيات طوعية وقرارات بوضع ''قوانين غير ملزمة'' استنادا إلى التطورات الجديدة والممارسات الجيدة. فعلى سبيل المثال، وُقّعت اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود في عام ١٩٧٩ أصلا، ولكن منذ ذلك الحين يسرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التفاوض بشأن بروتوكولات إضافية تتناول انبعاثات ثمانية ملوثات هواء محددة. وفي مجال النقل، على سبيل المثال، واصلت الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق والمنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات تحديث اتفاقيات جرى التفاوض عليها قبل عقود. وبالنسبة للأنظمة المتعلقة بالمركبات، وُضع ١٣٦ نظاما جديدا منذ وَضع الاتفاق بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة تسري على المركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات، وشروط الاعتراف المتبادل بالتصديقات المسلمة وفقاً لهذه المواصفات. وتتناول تلك الأنظمة مسائل تتغير مع مرور الوقت، مثل مكابح السيارات أو أحزمة الأمان.

١٩ - وينطوي الحفاظ على أهمية الاتفاقيات أيضا على الحصول على تصديقات جديدة، وهو ما يتسم بالصعوبة. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، حققت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هدفها في الحصول على تصديقات جديدة على صكين من أصل ست اتفاقيات أو بروتوكولات[٩]. وفي مجال البيئة، على سبيل المثال، بلغت الاتفاقات البيئية المتعددة

(٩) تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنادا إلى الأهداف الواردة في خطة أداء برنامج البيئة الفرعي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (ECE/CEP/2014/4)، والقائمة المستكملة للتصديقات الواردة في الموقع http://treaties.un.org.

الأطراف للجنة الاقتصادية لأوروبا أعلى مستوى لها من التصديقات الجديدة عام ٢٠٠٩، لكن الاتجاه أخذ بالتراجع في السنوات اللاحقة (ECE/CEP/2014/16، الفقرة ٨٦).

تسهم اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التأثيرات الإيجابية في مجالات الصحة والسلامة العامة، والديمقراطية، والتجارة عبر الحدود على الصعيد العالمي

٢٠ - يبين الجدول ٣ أمثلة على اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي أسفرت عن نتائج إيجابية على الصعيد العالمي.

الجدول ٣

أمثلة على النتائج الإيجابية الناجمة عن اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد العالمي

الاتفاقية	الناتج الإيجابي
الاتفاق بشأن اعتماد مواصفات تقنية موحدة تسري على المركبات ذات العجلات والمعدات وقطع الغيار التي يمكن تركيبها و/أو استخدامها في المركبات ذات العجلات، وشروط الاعتراف المتبادل بالتصديقات المسلمة وفقاً لهذه المواصفات	تعزيز سلامة ركاب السيارات والمشاة؛ وخفض الانبعاثات من المركبات واستهلاكها للوقود
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري	زيادة كفاءة التجارة عبر الحدود
الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)	تعزيز إمكانية حصول الجمهور على المعلومات البيئية
اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود[أ]	تخفيضات الانبعاثات الجوية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

المصادر: Aurélie Slechten and Vincenzo Verardi, “Measuring the impact of multiple air-pollution agreements on global CO2 emissions”, Economics Working Paper Series, No. 2014/010 ((Lancaster, United Kingdom, Lancaster University Management School, 2014؛ و Kareen el-Beyrouty and Andrew Tessler, “Economic and competitiveness gains from the adoption of best practices in intermodal maritime and road transport in the Americas: the TIR system as an example of a best practice”, October 2014؛ وتقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (A/HRC/31/53).

(أ) The ECE region has seen decreasing emissions in the range of 18-70 per cent.

٢١ - وفي إطار النظام الأوسع للأطر القانونية الدولية، أثرت اتفاقيات واتفاقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في غيرها من الصكوك الإقليمية والعالمية، مثل توجيهات الاتحاد

الأوروبي[١٠]. وفي مجال البيئة، أثرت الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) في التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه. وفي مجال النقل، أدمج الاتفاقان الأوروبيان المتعلقان بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية وبالطرق المائية الداخلية في توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالنقل الداخلي للبضائع الخطرة، وجرى توسيع نطاق تطبيق القواعد المحددة في هذين الاتفاقين لتشمل عمليات النقل الوطنية في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[١١]. واستُرشد بالاتفاقيات البيئية في وضع المضمون المعياري لصكوك دولية مثل بروتوكول آرهوس لعام ١٩٩٨ المتعلق بالفلزات الثقيلة، الذي أثر في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

٢٢ - وباستثناء الاتفاقيات البيئية، لا تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بصورة منتظمة برصد استخدام الاتفاقيات والقواعد والمعايير وتأثيراتها والإبلاغ عن ذلك. وهي تعتمد نهجاً غير رسمي في إبلاغ عامة الجمهور بالسبل التي يؤثر فيها عملها في الحياة اليومية للمواطنين في جزء من موقعها الشبكي بعنوان: ''كيف نؤثر في حياتك اليومية''.

يتسم مستوى استخدام منتجات اللجنة الاقتصادية لأوروبا غير الملزمة قانونا بأنه مرتفع بشكل عام

٢٣ - تعد المنتجات الطوعية للجنة الاقتصادية لأوروبا، من قبيل المعايير والتصنيفات وخطط العمل والمواثيق والتوصيات، من السلع العامة التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء والجهات من غير الدول إذا وجدتها ذات قيمة. وعموما، أشار ٧٣ في المائة من المجيبين على استقصاء أعضاء اللجان القطاعية إلى أن بلدانهم استخدمت في السنوات الخمس الماضية إحدى منتجات اللجنة تلك. وأوردت دراسات الحالات الإفرادية أمثلة على المنتجات المستخدمة، بما في ذلك دليل تنفيذ تيسير التجارة وخطة عمل روفانييمي والقرار الموحد بشأن المرور على الطرق. وفي سياق دراسة الحالة الإفرادية للإحصاءات، أكد جميع الموظفين الوطنيين السبعة من المكاتب الإحصائية الوطنية أن بلدانهم استخدمت التوصيات لإجراء تعدادات السكان والمساكن.

(١٠) David Blundell, "The influence of Aarhus on domestic and European Union law: access to information", February 2013.

(١١) التوجيه 2008/68/EC (5).

باء – تدعم مشاريع التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا العمل المعياري، كما تدعم، في معظم الأحوال، البلدان المحتاجة المستهدفة على النحو المناسب؛ إلا أنها تتركز في برنامج فرعي واحد

يدعم التعاون التقني ككل العمل المعياري للجنة الاقتصادية لأوروبا، ولكن ميزانيات المشاريع تتركز في مجال البيئة

٢٤ – تهدف أنشطة التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تحسين قدرة الحكومات على تنفيذ الصكوك والقواعد والمعايير والأنظمة القانونية للجنة على نحو ما ترد في استراتيجية التعاون التقني للجنة (E/ECE/1447/Add.2). وأكد استعراض أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لـ ٥٦ مشروعا للتعاون التقني في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥[(١٢)] أن غالبية المشاريع (٣٨ من ٥٦ مشروعا) أيدت عموما وضع أو تنفيذ الإطار المعياري للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتقيم مجموعة فرعية من تلك المشاريع (٢١ مشروعا) صلة مباشرة مع إحدى الاتفاقيات أو القواعد أو المعايير المحددة للجنة. وهذا هو الحال بصفة خاصة في مجال البيئة، حيث أيد ١٣ مشروعا، من أصل ١٧ مشروعا، تنفيذ إحدى الاتفاقيات أو البروتوكولات البيئية للجنة.

٢٥ – استحوذ البرنامج الفرعي للبيئة على معظم نفقات التعاون التقني الخارجة عن الميزانية (٦٩في المائة)، في حين مثلت البرامج الفرعية الأخرى، من قبيل الإسكان والطاقة، زهاء ٢ في المائة لكل منها. وانطوى تنوع المجالات المواضيعية التي تغطيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومحدودية ميزانيتها المخصصة للتعاون التقني على تشتت واسع للأموال وكثرة المشاريع التي ترصد لها ميزانيات صغيرة. وجرى استعراض ٥٦ مشروعا بلغت ميزانية٤١ في المائة منها ١٠٠ ٠٠٠ دولار أو أقل. فعلى سبيل المثال، كان من بين مشاريع التعاون التقني مشروع واحد يدعم تنفيذ معايير الجودة الزراعية، التي يزيد عددها عن ١٠٠ معيار. وأظهر استعراض للبيانات المستمدة من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق أن ٧ في المائة من نواتج اللجنة و ١٦ في المائة من أشهر عمل موظفي اللجنة كرست للتعاون التقني في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

(١٢) أدرجت في التحليل جميع المشاريع التي تقع تواريخ البدء بها أو الانتهاء منها بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ والتي ترد في أداة رصد المشاريع للجنة الاقتصادية لأوروبا. وشمل الاستعراض جميع المشاريع الممولة من موارد خارجة عن الميزانية التي تظهر في أداة رصد المشاريع للجنة في شكل مشروع تعاون تقني.

استهدفت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في معظم الأحوال، الاقتصادات الأقل نموا التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة على النحو المناسب

٢٦ - إن البلدان التي تستهدفها أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي ''اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية''[١٣]. وهناك مجال واسع للتنمية الاقتصادية داخل هذه الاقتصادات[١٤]. وكشف استعراض المعلومات المتعلقة بالمشاريع والأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية والموفرة في أداة رصد المشاريع أن أغلبية المشاريع ركزت على مجموعة البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[١٥]. وكما هو مبين في الجدول ٤، كانت البلدان الأربعة الأقل نموا في منطقة اللجنة[١٦] من بين أكثر البلدان المستفيدة من الخدمات التي توفرها أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة. وتشير اللجنة إلى أن التعاون التقني يقدَّم بناء على الطلب[١٧]، وهو ما قد يفسر سبب توجيه هذه الأنشطة في معظم الأحيان إلى بيلاروس وكازاخستان، رغم أنهما لا يندرجان ضمن فئة أشد البلدان فقرا. وعلى سبيل المقارنة، مُثّلت البلدان الأخرى الواقعة في الشريحة ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، مثل أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا، بدرجة أقل في مشاريع التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة. وأشار معظم أعضاء اللجان والموظفون الذين شملتهم الدراسات الاستقصائية (٧٨ في المائة و ٨٤ في المائة، على التوالي) إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا استهدفت البلدان الأكثر احتياجا في المنطقة.

الجدول ٤

البلدان التي أقيمت فيها مشاريع تعاون تقني للجنة الاقتصادية لأوروبا، ٢٠٠٦-٢٠١٧

البلد	عدد مشاريع التعاون التقني	مؤشر التنمية البشرية[أ]	تصنيف البنك الدولي للدخل[ب]
بيلاروس	١٢	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل
كازاخستان	١١	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل
قيرغيزستان	١١	تنمية بشرية متوسطة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل

(١٣) الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي اقتصادات في طريق تحولها من اقتصاد ذي تخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق؛ ويندرج ٢٥ من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذه الفئة.

(١٤) انضم إلى الاتحاد الأوروبي أحد عشر بلدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(١٥) جرى الاضطلاع بأحد مشاريع الدعم لصالح بلد من غير البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(١٦) استنادا إلى تصنيفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

(١٧) انظر E/ECE/1447/Add.2.

البلد	عدد مشاريع التعاون التقني	مؤشر التنمية البشرية[أ]	تصنيف البنك الدولي للدخل[ب]
طاجيكستان	١٠	تنمية بشرية متوسطة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل
تركمانستان	٩	تنمية بشرية متوسطة	الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل
أذربيجان	٨	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل
جمهورية مولدوفا	٨	تنمية بشرية متوسطة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل
أوزبكستان	٨	تنمية بشرية متوسطة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل
جورجيا	٦	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل
أرمينيا	٥	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل
الاتحاد الروسي	٥	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل
أوكرانيا	٤	تنمية بشرية مرتفعة	الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل

المصدر: أداة رصد المشاريع للجنة الاقتصادية لأوروبا.

ملاحظة: أدرج البلد إذا ذكر على وجه التحديد في استمارة المشروع.

(أ) انظر http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi.

(ب) انظر http://data.worldbank.org/news/new-country-classifications-2015.

٢٧ - وتساهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار عمل المساعدة الإنمائية في جميع البلدان الـ ١٧ الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

جيم - تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور فعال في دعوة الخبراء التقنيين لحضور المنتديات الحكومية الدولية التي تنظمها، ولكنها تواجه تحديات بسبب المطالب المفروضة على أمانتها وخطر فقدان الذاكرة المؤسسية

تنجح اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جلب الخبرة التقنية ذات الصلة لإعداد نواتجها الرئيسية، وتتعامل بفعالية في سياق تلك العملية مع الأجهزة الواسعة النطاق التابعة للأمانة

٢٨ - تيسر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بفعالية وضع قواعد ومعايير واتفاقيات حاسمة من خلال تمكنها من عقد مناقشات لخبراء عالميين وتوجيهها وتوجيه قراراتهم بشأن القطاعات التي تعمل فيها. وقد أنشئ بعض لجان الخبراء التي تقدم لها اللجنة الخدمات منذ أكثر من خمسين عاما، واكتسبت اللجنة تاريخا ثريا من المعارف والخبرات المؤسسية المتعلقة بعمل تلك اللجان. ويعتبر تقديم الخدمات إلى اللجان أحد الأنشطة الرئيسية للجنة، وهي في الغالب تضطلع بهذا النشاط على أكمل وجه. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أصدرت اللجنة

١ ٢٢٤ من وثائق الهيئات التداولية وقدمت الخدمات لـ ١ ٧٧٢ اجتماعا، وهو ما يمثل ثاني أكبر حجم من خدمات الأمانة على مستوى الأمانة العامة للأمم المتحدة[١٨]. وعلاوة على ذلك، وكما لوحظ في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/70/677-E/2016/48) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، كانت أغلبية نواتج اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٨١ في المائة) تتألف من وثائق أصدرت واجتماعات قدمت لها الخدمات.

٢٩ - وعموما، حظيت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييم عال من أعضاء اللجان القطاعية فيما يتعلق بأدائها لدور الأمانة. وصنفت أغلبية المجيبين على الدراسة الاستقصائية للجان القطاعية (٨٩ في المائة) الدعم المقدم من أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على أنه ممتاز أو جيد. وعلى وجه أكثر تحديدا، صنفت أغلبية المجيبين (٨٠ في المائة أو أكثر) ذلك الدعم على أنه ممتاز أو جيد فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة وحسن توقيتها وتجاوب الموظفين وتقديم الخدمات للاجتماعات.

٣٠ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كفاءة تقديم الخدمات لاجتماعات لجنة السياسات البيئية والبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى كمثالين على أعمال الأمانة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وخلال تلك الاجتماعات، قدم موظفو أمانة اللجنة ورقات لتيسير المناقشة، وردوا على الأسئلة وقدموا توجيهات بشأن بعض النقاط بصورة محايدة خلال المناقشات. وقد لوحظ ذلك خلال اجتماعين للجنة التنفيذية استجاب موظفو اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلالهما لاحتياجات أعضاء اللجنة التنفيذية.

٣١ - وكشفت تحليلات أعمق لدراسات حالات إفرادية بشأن عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أجريت مع عينة من الخبراء عن ارتياح بين أعضاء اللجان. وفي مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، أعطت الجهات المعنية الثماني التي أجريت مقابلات معها تصنيفا عاليا لفعالية اللجنة في الاضطلاع بذلك الدور. وبالمثل، لاحظت الجهات المعنية الثماني جميعها أن فريقا صغيرا نسبيا من الشعبة الإحصائية قام بإدارة أعمال المؤتمر وأفرقته العاملة وفرق العمل المنبثقة عنه بطريقة حسنة التوقيت وعالية الجودة. وفي الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق التابعة للجنة النقل الداخلي، أثنى ثلثا الأعضاء الذين أجريت معهم مقابلات على أهمية عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دعم فريق الخبراء، وأشاروا إلى أنها الهيئة الحكومية الدولية الدائمة الوحيدة التي تتعامل مع تلك المسألة الهامة. ولاحظ أعضاء لجنة الطاقة المستدامة أيضا

(١٨) أنتجت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكبر حجم من الخدمات.

أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقوم، فيما يتعلق بالغاز، بعمل ممتاز في تيسير حصول الدول الأعضاء على المعارف المتخصصة بشأن هذا الموضوع.

٣٢ - ويمكن أن تتعرض اللجنة الاقتصادية لأوروبا لخطر فقدان قدرتها القوية على تقديم الخدمات للجان الخبراء تلك ما لم يجر اكتساب المعارف المؤسسية والدروس اللازمة للقيام بذلك وتبادلها داخل المنظمة. ويميل موظفو اللجنة إلى البقاء مع المنظمة لفترة طويلة نسبيا تزيد في المتوسط عن ١٠ سنوات، يتراكم لديهم خلالها قدر كبير من الخبرات. ومن المتوقع أن يتقاعد نحو ١٣ في المائة من موظفي اللجنة خلال السنوات الخمس القادمة، بمن فيهم جميع كبار قادتها تقريبا. ولم يتمكن المكتب من تحديد أية آلية منهجية لإدارة المعارف بهدف استخلاص المعارف والدروس المتعلقة بكيفية أداء اللجنة عملها وتخزين تلك المعارف والدروس وتبادلها وإدماجها. وذكر أقل من نصف المجيبين على الدراسة الاستقصائية لموظفي اللجنة (٤٠ في المائة) أن اللجنة كانت فعالة في دمج الدروس المستفادة في تخطيط البرامج.

تؤدي الحاجة إلى قيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقديم الخدمات للجان مواضيعية عديدة إلى إلقاء أعباء ثقيلة على كاهل موظفيها وعرقلة التعاون الشامل لعدة قطاعات

٣٣ - رأى موظفو اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقهم من جراء تقديم الخدمات للجان، إلى جانب الحاجة إلى العمل في هيئات متمايزة وعالية التخصص من هذا القبيل، تؤثر سلبا في قدرتهم على أن يكونوا أكثر ابتكارا ومرونة، فضلا عن قدرتهم على العمل عبر القطاعات والبرامج الفرعية. ويبين الجدول ٥ أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا توفر الدعم لـ ٢١٨ هيئة، بما في ذلك ٣١ هيئة من هيئات الاتفاقيات و ٥٠ هيئة فرعية و ١٣٧ هيئة من هيئات الخبراء.

الجدول ٥

عدد الهيئات الحكومية الدولية التي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البرنامج الفرعي	مجلس إدارة اللجنة/الاتفاقية	الهيئة الفرعية/الفرقة العاملة	فريق الخبراء/فريق الأخصائيين/فرقة العمل
البيئة	١١	٢٣	٢٧
النقل	١٣	٢٢	٥٥
الإحصاءات	١	–	١١
الطاقة المستدامة	١	–	٦
الإسكان وإدارة الأراضي	١	٢	١

البرنامج الفرعي	مجلس إدارة اللجنة/الاتفاقية	الهيئة الفرعية/الفرقة العاملة	فريق الخبراء/فريق الأخصائيين/فرقة العمل
الغابات والأخشاب	١	١	٨
التعاون والتكامل الاقتصاديان	١	–	٣
التجارة	٢	٢	٢٦
المجموع	**٣١**	**٥٠**	**١٣٧**

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٤ - وهناك بعض الأمثلة على العمل المشترك بين القطاعات، مثل برنامج البلدان الأوروبية القائم منذ عهد بعيد للنقل والصحة والبيئة وفرقة العمل المشتركة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني. وفي مجال التعاون التقني، كشف استعراض أجري لـ ٥٦ مشروعا أنه لم ترد إشارة إلى العمل المشترك بين القطاعات إلا في اثنين منها[١٩]. وكشف استعراض للتقارير السنوية الواردة من ثلاثة لجان هي لجنة النقل الداخلي ولجنة السياسات البيئية ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين عن الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، ومراقبة لجنة السياسات البيئية عن محدودية الإشارة إلى الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات، باستثناء فرقة العمل المشتركة المعنية بالمؤشرات البيئية[٢٠]. وعلاوة على ذلك، رأى أقل من نصف المجيبين على الدراسة الاستقصائية لموظفي اللجنة (٣٤ في المائة) أن اللجنة كانت فعالة في تعزيز الروابط بين البرامج الفرعية، وأشار ما يقرب من النصف (٤٦ في المائة) إلى ضرورة تحسين التنسيق والتماسك بين الشُعَب حتى تتمكن اللجنة من زيادة فعاليتها. وخلال المقابلات، ذكر بعض الموظفين أيضا أن الشعب تعمل بمعزل بعضها عن بعض ولا يوجد بينها سوى قدر محدود من التفاعل والتآزر. كما حدد الموظفون ضعف التعاون بين القطاعات بوصفه التحدي الرئيسي الذي ستواجهه اللجنة في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(١٩) تمثل أداة نظم النقل الداخلي من أجل المستقبل جهدا تضطلع به شعبتا النقل المستدام، والبيئة، والشعبة الإحصائية لدعم اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل.

(٢٠) البيئة والإحصاءات.

دال - توفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالفعل منبرا محايدا لإجراء الحوار واتخاذ القرارات ولكنها تواجه مطالب وأولويات متنافسة، بل ومتضاربة في بعض الأحيان، للدول الأعضاء

توفر اللجنة منبرا محايدا لإجراء الحوار بين بلدان أعضاء متباينة من حيث النظم الاقتصادية ومستويات التنمية

٣٥ - خلال العقود الأولى من عملها، وفرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منتدى التقت فيه بلدان أعضاء تنتمي إلى نظامين اقتصاديين وسياسيين متعارضين وتحاورت فيما بينها وأصدرت نواتج تقنية ملموسة. ولا تزال مهمة تنظيم اللقاءات قائمة وتوفر اللجنة في الوقت الحاضر منبرا محايدا تقوم فيه الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة من حيث التنمية الاقتصادية بمناقشة المسائل المشتركة والتوصل إلى قرارات بشأنها. وخلال المقابلات، أبرزت الدول الأعضاء والشركاء والموظفون بأغلبية ساحقة قدرة اللجنة على احتواء هذه الطائفة الواسعة من الاختلافات الجغرافية والإنمائية فيما بين البلدان الأعضاء باعتبارها إحدى المزايا النسبية الرئيسية للمنظمة. ورأى ممثلون من ثلاث منظمات متعددة الأطراف أجريت مقابلات معهم أن اللجنة قوية بصور خاصة فيما يتعلق بمعرفتها بالسياق الذي تمر فيه البلدان في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى والتحديات التي تواجهها.

تتولى الدول الأعضاء توجيه برنامج العمل العام للجنة الاقتصادية لأوروبا، بيد أن التنوع الذي تتسم به عضوية اللجنة يؤدي إلى إيجاد منظورات وأولويات متنافسة في بعض الأحيان

٣٦ - تحدد الدول الأعضاء الاتجاه العام للمنظمة، وكذلك برنامج عملها المحدد. وتبين من مراقبة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراءات البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى ولجنة السياسات البيئية واللجنة التنفيذية أن الدول الأعضاء مُكّنت في المناقشات واتسم حضورها بالقوة وأتيحت لممثليها فرصة الإعراب عن آرائهم بحرية. ولكن للدول الأعضاء وجهات نظر متباينة في ذلك السياق بشأن محور التركيز الرئيسي للجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي تواجه تحديا يتمثل في الاستجابة إلى تباين مصالح الدول الأعضاء الذي ينبع جزئيا من اختلاف الاحتياجات الاقتصادية، فضلا عن الاتجاهات التاريخية والجغرافية. وفي أعقاب عملية استعراض اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي سياق تخفيضات الميزانية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، حاولت البلدان حماية وتعزيز مجالات العمل التي تعتبرها ذات أهمية قصوى، والتي تحدَّد إلى حد كبير على أساس مستويات هذه البلدان من حيث التنمية الاقتصادية

و/أو عضويتها في الكيانات دون الإقليمية الأخرى. وفيما يتعلق بالبلدان الـ ٢٨ التي هي أيضا أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ارتئي أن قيمة اللجنة تكمن في المقام الأول في عملها في قطاعات البيئة، والنقل، والإحصاءات. وفيما يتعلق بالبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما تلك التي لم تصبح بعد أعضاء في منظمة التجارة العالمية، اعتبر أن عمل اللجنة يتسم بأهمية قصوى في مجالات التعاون الاقتصادي، والابتكار، والتجارة. وعلاوة على ذلك، رأى بعض ممثلي الدول الأعضاء في المقابلات التي أجريت معهم أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ينبغي أن تقصر تركيزها على تيسير القواعد والمعايير، في حين شجع آخرون اللجنة على تجاوز ذلك وخوض غمار العمل في مجال تقرير السياسات. كما لاحظ بعض الموظفين الذين أجريت معهم مقابلات التحدي المتمثل في العمل بفعالية في سياق التوترات السياسية التي خيمت أجواؤها على المداولات الحكومية الدولية في بعض الأحيان. وينتج عن هذه المطالب المتنافسة في بعض الأحيان انعدام الوضوح والتوجيه فيما يتعلق بالمجالات التي يتعين توجيه موارد اللجنة إليها.

٣٧ - وأظهر استعراض لمحاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية[٢١] أيضا اتجاها متزايدا خلال السنوات الخمس الماضية لمشاركة الدول الأعضاء المكثفة في الموافقة على المشاريع، بما في ذلك تخصيص الموارد والمسائل الإجرائية. ولوحظ أيضا خلال اجتماعي اللجنة التنفيذية اللذين حضرهما فريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الدول الأعضاء تشارك على مستوى التفاصيل الدقيقة في استعراض المشاريع والموافقة عليها. وفي المقابلات التي أجريت مع ممثلي ثماني دول أعضاء، ذكر الممثلون أن ارتفاع مستوى مشاركة الدول الأعضاء مفيد لضمان تنفيذ قرارات الدول الأعضاء والإشراف على الإدارة المالية. وفي المقابل، رأى ممثلو دول أعضاء أخرى وعدد من الشركاء والموظفين ممن أجريت معهم مقابلات أن ارتفاع مستوى مشاركة الدول الأعضاء يستلزم بذل جهود مفرطة، ولا سيما في ضوء ثقل عبء العمل الواقع على كاهل الأمانة العامة.

(٢١) أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا لما مجموعه ٤٦ استنتاجا من استنتاجات رئيس اللجنة التنفيذية الصادرة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥.

هاء – تفتقر اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى فهم مشترك لتأثيرها على الصعيد العالمي خارج نطاق دورها الإقليمي وإلى استراتيجية واضحة بشأنه

يتسم العديد من اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقواعدها ومعاييرها بأنه عالمي[٢٢]

٣٨ – كما هو مبين في الشكل الثاني، فإن ما يزيد عن نصف اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالي النقل والبيئة يتجاوز نطاق منطقة اللجنة. فقد فتح باب التصديق على اتفاقية المياه أمام الدول غير الأعضاء في عام ٢٠١٥، وبدأت أربع بلدان الإجراءات الوطنية للانضمام إليها.

الشكل الثاني

اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالي النقل والبيئة

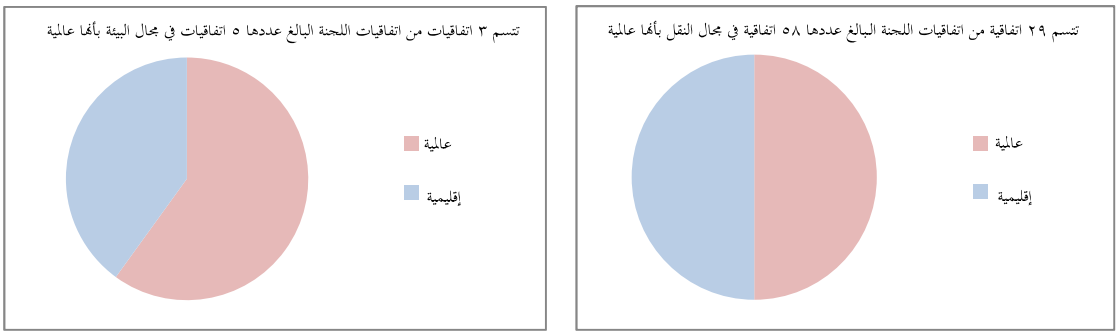

المصدر: ECE, Compendium of legal instruments, norms and standards, 2015.

٣٩ – ويتسم أيضا العديد من نواتج اللجنة غير الملزمة قانونا بأنه عالمي. فبعض التوصيات التي وُضعت بدايةً في سياق منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اعتُمد لاحقا على الصعيد العالمي، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وعلاوة على ذلك، ثمة ٤٠ من توصيات اللجنة في مجال التجارة، تهدف إلى تسهيل المعاملات الدولية وهي تحظى بالأهمية خارج منطقة اللجنة. وبدأت اللجنة في الآونة الأخيرة أيضا بتيسير إجراءات وضع المعايير بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بحيث تكون عمليةً في أي بلد يستكشف مختلف طرائق تمويل الخدمات العامة.

(٢٢) اعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الاتفاقيات عالمية إذا انضم إليها أو استخدمها بلد واحد غير عضو على الأقل.

شاركت الدول غير الأعضاء أيضا في لجان اللجنة الاقتصادية لأوروبا وهيئاتها الفرعية

٤٠ - يبين الجدول ٦ أن بلدانا خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا شاركت في عام ٢٠١٥ في خمس من اللجان القطاعية الثماني. واتسعت تلك المشاركة أيضا لتشمل الهيئات الفرعية للجان القطاعية. فعلى سبيل المثال، شاركت بلدان غير أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أربعة من أفرقة الخبراء الستة التابعة للجنة الطاقة المستدامة، وفي مجال التجارة، شاركت بلدان غير أعضاء في الفريقين العاملين في عام ٢٠١٥.

٤١ - وفي مجال الإحصاءات، شارك عدد من البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاركة فعالة في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، على الرغم من اسمه، وانطوى ذلك على مشاركة بلدين غير عضوين في مكتبه[٢٣]. وفي مجال النقل، شهد المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات المشاركة الفعالة لأكثر من ٢٠ بلدا من خارج منطقة اللجنة. وذكر ممثل إحدى الدول النشطة غير الأعضاء، معربا عن رأي مشترك، أن المشاركة في المؤتمر تتيح فرصة للاطلاع على طرق تفكير وأدوات ومنهجيات تتسم بطابع ابتكاري فيما يتعلق بالإحصاءات.

الجدول ٦

حضور البلدان غير الأعضاء في دورات اللجان في عام ٢٠١٥[٢٤]

اللجنة القطاعية	حضور بلد غير عضو	عدد الحاضرين
اللجنة المعنية بالابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص	نعم	١٧
لجنة النقل الداخلي	نعم	١٣[أ]
مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين	نعم	٩
لجنة الطاقة المستدامة	نعم	٣
لجنة السياسات البيئية	نعم	١
لجنة الإسكان وإدارة الأراضي	لا	–
اللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية	لا	–
اللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات التجارية والمعايير في مجال التجارة	لا	–

المصدر: تقارير الحضور الخاصة بدورات اللجان القطاعية.

(أ) شهد اجتماع اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٦ حضور ٢٣ بلدا غير عضو.

(٢٣) المكسيك ونيوزيلندا.

(٢٤) تشارك بلدان غير أعضاء في مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، الذي يقدم أيضا تقارير إلى اللجنة التنفيذية.

شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا في بناء القدرات والتعاون التقني في بلدان غير أعضاء

٤٢ - أسفر الطابع العالمي للعديد من الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا عن تنظيم أنشطة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات خارج منطقتها. وفي عام ٢٠١٤، قدمت خمسةٌ من البرامج الفرعية الثمانية تقارير عن هذا النوع من الأنشطة. ورغم أن هذه الأنشطة اقتصرت في معظمها على البعثات الاستشارية أو حلقات العمل، فقد شملت أيضا مسعى أكبر تمثل في إجراء أول استعراض للأداء البيئي خارج نطاق اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في المغرب[٢٥].

لا يحدَّد مدى عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا وطبيعته على الصعيد العالمي بصورة متعمدة

٤٣ - لا توجد أي وثيقة رسمية تتناول تحديد المجالات التي ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تسعى إلى إضفاء طابع عالمي على عملها فيها أو درجة قيامها بذلك. وعلى النحو المبين أعلاه، تستخدم بلدان غير أعضاء معايير اللجنة وتنضم إلى اتفاقياتها وتشارك في لجانها وأفرقتها العاملة وتستفيد من تعاونها التقني، وهذا ما يشهد على القيمة التي تعزوها البلدان غير الأعضاء إلى عمل اللجنة. وبناء على ذلك، رأى أكثر من نصف ممثلي الدول الأعضاء والشركاء والموظفين الذين أجريت معهم مقابلات (٣٤ من أصل ٥٩)[٢٦] أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ينبغي أن تسعى بنشاط إلى إضفاء طابع عالمي على عملها. ومن بين الأسباب التي ذكرت أن طبيعة عمل اللجنة عالمية بالفعل في العديد من الحالات وأن جميع البلدان، وليس بلدان المنطقة فحسب، يمكن أن يستفيد من نواتج اللجنة.

٤٤ - وأعرب أيضا ٢٠ آخرون ممن أجريت معهم مقابلات عن تأييدهم العام لإضفاء طابع عالمي على نواتج اللجنة، ولكنهم حذَّروا من الآثار التي تترتب على القيام بذلك، من قبيل توسيع نطاق الأنشطة والخدمات دون توافر الموارد أو القدرة المناسبة لدعم عملاء على صعيد عالمي أوسع. فعلى سبيل المثال، أوضح الموظفون كيف أن وجود تأثير عالمي للقواعد والمعايير والاتفاقيات أحدث زيادة في عدد طلبات المساعدة التقنية الواردة من الدول غير الأعضاء، لم تستطع اللجنة تلبية معظمها. وأخيرا، أشار عدد ضئيل من الأشخاص الذين

(٢٥) التقرير السنوي لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال التعاون التقني لعام ٢٠١٤؛ ومراقبة إجراءات لجنة السياسات البيئية.

(٢٦) من أصل ٨٧ شخصا أجريت معهم مقابلات، قدم ٥٩ شخصا رأيا عن الموضوع.

أجريت معهم مقابلات (٥ من أصل ٥٩) إلى ضرورة ألا تسعى اللجنة إلى إضفاء طابع عالمي على عملها، لأن ذلك قد يقوض هويتها بوصفها منظمة إقليمية.

واو - تتخذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا تدابير استباقيةً في السعي إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لكنها تواجه تحديات في الارتقاء بدورها إلى المستوى الأكمل

تتخذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطوات ملموسة للمضي قدما في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء ضمن سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤٥ - خلال دورة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وفي الفترة التي سبقت تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ناقشت اللجنة الفرصة التي تتيحها الخطة المقبلة وبحثت في كيفية التمكن من تسخير أوجه قوتها من أجل دعم الأهداف العالمية الجديدة (انظر E/ECE/1473 و E/ECE/1474). وتُوّج ذلك بقيام الدول الأعضاء بإقرار بيان رفيع المستوى يحدد بإيجاز عمل اللجنة في كل من المجالات القطاعية التي يمكن أن تكون مفيدة في دعم أهداف التنمية المستدامة المقترحة (E/ECE/1475).

٤٦ - وعلى النحو المبين في الجدول ٧، تناولت ست لجان قطاعية في عام ٢٠١٥، بدعم من أمانة اللجنة، خطة التنمية في إطار المناقشات التي أجرتها في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠١٥. ويسرت أمانة اللجنة تنظيم دورات إعلامية لبعض اللجان، في حين أنها أعدت عروضا وورقات لصالح لجان أخرى لتوضيح المناقشة بشأن التزام اللجنة مستقبَلاً تجاه الأهداف.

الجدول ٧

المبادرات والمناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في اللجان القطاعية، ٢٠١٥

اللجنة القطاعية	المبادرة/المناقشة
لجنة النقل الداخلي، شباط/فبراير ٢٠١٥	• دورة إعلامية بشأن النقل في إطار أهداف التنمية المستدامة • طلب من اللجنة لرصد إدراج أولويات النقل في إطار أهداف التنمية المستدامة • وثيقة غير رسمية: ”النقل من أجل التنمية المستدامة: حالة النقل الداخلي“، اشتركت في إعدادها اللجان الإقليمية الخمس

اللجنة القطاعية	المبادرة/المناقشة
مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، حزيران/يونيه ٢٠١٥	• دورة بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني
	• دورة بشأن التعاون في رصد أهداف التنمية المستدامة
	• اعتماد الإعلان المتعلق بدور المكاتب الإحصائية الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة (ECE/CES/89/Add.1)
	• رسم خارطة طريق في المستقبل من أجل وضع إحصاءات رسمية لرصد أهداف التنمية المستدامة
اللجنة المعنية بالابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	• الجزء الموضوعي الرفيع المستوى بشأن الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والدور الأساسي لهذه المجالات في أهداف التنمية المستدامة
	• عرض من فرقة العمل التابعة للمجلس الاستشاري المعني بقطاع الأعمال التجارية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وطرق المساهمة في أهداف التنمية المستدامة
لجنة السياسات البيئية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	• عرض قدمته الأمانة عن دور الاتفاقيات البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
	• ورقة معلومات عن الاتفاقات البيئية والأهداف العالمية
لجنة الطاقة المستدامة	• التركيز على سبل تعزيز الطاقة المستدامة
اللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	• حلقتا عمل واجتماعات للخبراء بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات
لجنة الإسكان وإدارة الأراضي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	• دورة إعلامية بشأن الجوانب العامة لخطة عام ٢٠٣٠ ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة
	• قرار بوضع نظام لرصد الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير دورات اللجان القطاعية.

٤٧ - وبعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا نهجها الاستباقي في تحديد مكانها ضمن هيكل أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك عملية مسح بينت أن ١٦ هدفا من الأهداف الـ ١٧ ذات صلة بعمل اللجنة، والشروع في إجراء دراسة استقصائية للدول الأعضاء[٢٧]، بالمشاركة مع الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى، بهدف التماس تعليقات بشأن خططها لإدماج الأهداف في الاستراتيجيات الوطنية وآليات الإبلاغ الخاصة بها. وأدمجت خطة عام ٢٠٣٠ في مشروع الإطار الاستراتيجي للجنة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ باعتبارها هدفها الرئيسي.

(٢٧) يُتوقع صدور نتائج الدراسة الاستقصائية في آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، كانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تتشاور في وقت كتابة هذا التقرير مع الدول الأعضاء بشأن إمكانية إنشاء منتدى إقليمي لاستعراض أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها. وقد تتضمن المنتديات الإقليمية، المتوخاة في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ في سياق إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، آليات استعراض وطنية وعالمية وتشمل كيانات إقليمية أخرى ذات صلة. وفي هيكل متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ الذي يناقش حاليا، تُعتبر اللجان الإقليمية في وضع يمكنها من جمع وتوحيد معلومات المتابعة الواردة من الدول الأعضاء، وكذلك من كيانات خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات الإقليمية العامة والخاصة الأخرى[٢٨].

تملك اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخبرة اللازمة لدعم الدول الأعضاء في عناصر محددة من خطة عام ٢٠٣٠

٤٩ - في نهاية عام ٢٠١٥، حددت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أفضل سبل الاستفادة من خبرتها من أجل الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وانطوت الخطوة الأولى على تعديل المؤشرات وتحسين القدرات الإحصائية لدول أعضاء مختارة؛ وانطوت الخطوة الثانية على دعم البلدان الأعضاء في الاستعراض والمتابعة باستخدام الأدوات والآليات القائمة؛ وشملت الخطوة الثالثة مساعدة البلدان الأعضاء على ترجمة الأهداف إلى معايير وصكوك قانونية محددة.

٥٠ - ولاحظت أيضا أغلبية الدول الأعضاء والشركاء والموظفين الذين أجريت معهم مقابلات والذين ناقشوا هذا الموضوع (٤٤ من أصل ٧٦) كيف أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في موقع جيد يتيح لها مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر البعض أن قوة اللجنة تكمن في مساعدة البلدان على استعراض ومتابعة الأهداف، ولا سيما باستخدام الأدوات القائمة مسبقاً، مثل التقييمات القطرية التي تشمل آليات استعراض الأقران[٢٩]. وشدد البعض أيضا على أهمية تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء، واقترحوا أن تساعد اللجنة في إضفاء الطابع الإقليمي على المؤشرات. ومع ذلك،

(٢٨) تقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل (نسخة مسبقة).

(٢٩) ذُكرت برامج استعراض الأداء البيئي، وهي أحد التقييمات القطرية التي تنجزها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في التقرير التجميعي للأمين العام لعام ٢٠١٥ بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700). وتتمثل التقييمات القطرية الأخرى في برامج استعراض الأداء في مجال الابتكار والموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي.

أشار آخرون إلى أن الاتفاقيات والمعايير هي أدوات مفيدة لمساعدة البلدان في تنفيذ مجالات مواضيعية محددة من خطة عام ٢٠٣٠.

تواجه اللجنة الاقتصادية لأوروبا ثلاث مسائل في سعيها إلى دعم خطة عام ٢٠٣٠

٥١ - يجب على اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سعيها إلى دعم الدول الأعضاء على أفضل وجه في تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠ أن تعالج ثلاث مسائل رئيسية. وتنطوي المسألة الأولى على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف مجالاتها القطاعية وبرامجها الفرعية، وكذلك الروابط بين وظائفها، على النحو الذي نوقش في الفقرة ٣٤ أعلاه. وقد تبيَّن من المقابلات التي أجريت مع الشركاء والدول الأعضاء والموظفين أن هذه المسألة هي أكثر مسألة يشار إلى ضرورة أن تعالجها اللجنة من أجل دعم الدول الأعضاء على أفضل وجه فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وتتمثل المسألة الثانية، التي أشار إليها في الأساس موظفو اللجنة الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية وأجريت معهم مقابلات، في عبء العمل المتزايد الذي لا مفر منه الناجم عن عمل اللجنة المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وحتى لو قُدّم الدعم بشكل رئيسي عن طريق الصكوك والهياكل والأدوات الموجودة أصلا، فإن ذلك سينهك الموظفين الذين يتحملون أصلا أعباء تفوق طاقتهم حسبما ذكر ثلث الموظفين الذين أجريت معهم مقابلات.

٥٢ - وتتمثل المسألة الأخيرة التي أشار إليها الشركاء والموظفون في الحاجة إلى مواصلة تحسين التعاون مع الشركاء، ولا سيما الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة مثل القطاع الخاص. وينظر الشركاء الذين أجريت معهم مقابلات إلى اللجنة على نحو إيجابي عموما: فقد وصف ٢٢ من أصل ٢٩ شريكا اللجنة وعلاقة العمل التي تجمعهم بها بصورة إيجابية، حيث أبرزوا قدرة اللجنة على الوصول إلى السلطات الوطنية والعمل معها بحكم العلاقات التي نُسجت من خلال الهيئات الحكومية الدولية، وكذلك معرفتها اللغوية والجغرافية بالبلدان في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك التقييم الإيجابي عموما، رأى الموظفون الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أن القطاع الخاص هو المجموعة الرئيسية الذي يتعين على اللجنة أن تحسن التعاون معها من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، حُدّد القطاع الخاص خلال المقابلات باعتباره مجموعة أصحاب المصلحة التي لا تتعاون معها اللجنة تعاونا كافيا. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص، اتُخذت بعض الخطوات الأولية، مثل إنشاء فرقة عمل تابعة للمجلس الاستشاري المعني بقطاع الأعمال التجارية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستكشاف سبل تعبئة القطاع الخاص لتحقيق الأهداف.

خامسا – الخلاصة

٥٣ – وفّرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، منذ إنشائها قبل سبعة عقود تقريبا، حيزا محايدا للحوار بشأن السياسات واتخاذ القرارات فيما بين بلدانها الأعضاء، ونظمت اجتماعات لخبراء تقنيين بصورة فعالة ويسّرت التوصل إلى توافق آراء بشأن مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات المعيارية. وصمدت اللجنة أيضا في وجه التغيرات التي طرأت على المشهد الجغرافي السياسي، بما في ذلك ظهور كيانات إقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة، والتوسع السريع في قاعدة عضويتها في التسعينات من القرن الماضي، مما أدى في وقت لاحق إلى زيادة أنشطتها في مجال التعاون التقني.

٥٤ – وفي بيئة محدودة الموارد، سيتعين على اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تفكر في كيفية التمكن من إيجاد توازن بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية بين وظائفها الأساسية الثلاث المترابطة، وهي الحوار بشأن السياسات والعمل المعياري والتعاون التقني من أجل إضافة أكبر قيمة إلى البلدان الأعضاء التي تدعمها. وسيتعين عليها في سياق أداء هذا العمل أن تعالج بعض المسائل الحاسمة المتعلقة بتوجهها المستقبلي. ولئن كانت قدرة اللجنة على التيسير الفعال لوضع أنظمة وقواعد ومعايير ملزمة قانونا قد حظيت بالاعتراف، فإن دورها في مجال السياسات كان أقل بروزا، وسيتعين عليها تعزيز دعمها لتنفيذ تلك الأنظمة والقواعد والمعايير من أجل مواصلة تعزيز تأثيرها. وسيتعين على اللجنة أيضا التفكير في كيفية التمكن من إيجاد أفضل توازن ممكن بين تركيزها على الصعيد الإقليمي ومواصلة عولمة أنشطتها وخدماتها، بما في ذلك فتح باب الانضمام العالمي إلى بعض اتفاقياتها في الآونة الأخيرة. ويجب أن تتخذ اللجنة نهجا استراتيجيا في الاستفادة من شراكاتها، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، من أجل استكمال قدراتها وخبراتها.

٥٥ – وتأتي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منعطف حرج بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وهي فرصة للخوض في عملية تفكير بشأن المسائل المطروحة أعلاه، وكذلك مناسبة لإظهار كيف أن العمل الذي أنتجته في العقود السبعة الماضية يؤثر في التنمية المستدامة ويمكن مواصلة الاستفادة منه للمساعدة في تنفيذ ورصد خطة تنمية عالمية واسعة النطاق ومعقدة.

سادسا – التوصيات

٥٦ – يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات مهمة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

التوصية ١ (النتيجة جيم)

٥٧ – **ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تضع وتنفذ استراتيجية لإدارة المعارف تتناول سبل استخلاص المعارف والخبرات المؤسسية وتخزينها وتبادلها وإدماجها في برنامج عملها وأنشطتها.** وينبغي للاستراتيجية، على وجه الخصوص، أن تتناول خطر فقدان المعارف المؤسسية المتوقع حدوثه مع حالات مغادرة الموظفين، على النحو الذي جرت مناقشته في هذا التقرير، وأن تستند إلى المبادئ التوجيهية التنظيمية القائمة المتعلقة بتبادل المعارف.

مؤشر الإنجاز: استراتيجية لإدارة المعارف مع تحديد التواريخ المستهدفة لتنفيذ كل برنامج فرعي.

التوصية ٢ (النتيجة جيم)

٥٨ – **ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تجري مسحا للمبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشتركة بين الشُعَب من أجل تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الروابط والتعاون بين وظائفها الأساسية وبرامجها الفرعية.** ويمكن أن تشمل هذه العملية إجراء تقييم لأبرز التحديات والفرص المصادفة في سياق تعزيز الطبيعة الشاملة لعملها.

مؤشر الإنجاز: الخيارات المتعلقة بتعزيز المبادرات والأنشطة المشتركة بين القطاعات والمشتركة بين الشُعَب التي تعرضها اللجنة التنفيذية وتقرّها.

التوصية ٣ (النتيجة هاء)

٥٩ – **ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تعدّ مقترحا لعرضه على اللجنة التنفيذية يستكشف طبيعة تركيزها على الصعيد العالمي، بما في ذلك كل من المزايا والمساوئ المحتملة التي ينطوي عليها توسيع نطاق عملها في جميع أنحاء العالم.** ونظرا إلى أن نسبة كبيرة من منتجات اللجنة تُستخدم حاليا من قبل جمهور عالمي، فإن المقترح سييسر النقاش بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع رؤية استراتيجية طويلة الأجل بشأن دور اللجنة

على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي للمقترح أن يستكشف البدائل في مجالي تعبئة الموارد وإقامة الشراكات، التي ستتيح للجنة تلبية المطالب العالمية على نحو ملائم في المستقبل.

مؤشر الإنجاز: مناقشة المقترح في اللجنة التنفيذية مع تحديد رؤية استراتيجية واضحة بشأن تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد العالمي.

التوصية ٤ (النتيجة واو)

٦٠ - **ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تدرس كيف يمكن لأنشطتها المضطلع بها في إطار القواعد والمعايير والاتفاقيات القائمة وما يتصل بها من آليات الاستعراض والعمل الإحصائي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** وسيتعين بصورة خاصة تعديل منهجيات إجراء التقييمات القطرية. وينبغي إدماج الأدوات التي حددتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في استراتيجيتها وخطة عملها الشاملتين للأنشطة التي تضطلع بها في سياق دعمها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مؤشر الإنجاز: في إطار كل برنامج فرعي، تعديل آليات الاستعراض ومنهجياته تمشيا مع استراتيجية اللجنة وخطة عملها الشاملتين المتعلقتين بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التوصية ٥ (النتيجة واو)

٦١ - **ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تجري مسحا للشراكات القائمة والتعاون القائم مع الجهات من غير الدول وأن تضع مقترحات محددة لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعزيزه دعما لأهداف التنمية المستدامة.** وتقيم اللجنة شراكات متنوعة داخل قطاعات عملها ويشاد بها باعتبارها شريكا قويا. وسيتعين على اللجنة الاقتصادية لأوروبا في سعيها إلى دعم الغايات الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الاستفادة من الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، بما في ذلك مع المزيد من الجهات من غير الدول.

مؤشر الإنجاز: إجراء مسح للشراكات القائمة والمرتقبة مع تقديم مقترحات إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها فيما يتعلق بتعزيز التعاون دعما لأهداف التنمية المستدامة.

(توقيع) هايدي **ميندوزا**
وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية
١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

المرفق[أ]

التعليقات الرسمية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - تود اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تشكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية على إتاحته الفرصة للجنة لاستعراض مشروع تقرير المكتب بشأن التقييم البرنامجي للجنة والتعليق عليه.

٢ - ويمثل هذا التقييم فرصة مهمة لتقوم اللجنة بتحسين عملياتها. وتقدّر اللجنة التزام المكتب بالتعلم في إطار المنظمة وتحسين الأداء.

٣ - وتشكر اللجنة المكتب أيضا على إتاحته فرصة تقديم التعليقات على مشاريع التقارير السابقة. وقد درست اللجنة المشروع النهائي بعناية وهي ترحب باستنتاجاته وتوصياته. ولتنفيذ التوصيات ضمن إطار زمني معقول، وافقت اللجنة على خطة عمل تحدد فيها الإجراءات التي يتعين اتخاذها بحلول نهاية ٢٠١٦.

٤ - وتتفق اللجنة مع التوصيات الواردة في التقرير وتودّ أن تبين رأيها العام بشأنها.

التوصية ١: يسرت طبيعة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تدعم عدة هيئات حكومية دولية تغطي مجالات مواضيعية مختلفة فضلا عن عدد كبير من الهيئات الفرعية ذات الصلة، تطوير المعارف وتبادلها داخل المنطقة وخارجها. وتتفق اللجنة مع المكتب على أن الخبرات التقنية التي تنتجها اللجنة معرضة لخطر الفقدان ما لم يجر إنشاء آليات لإدارة المعارف. وتمشيا مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة السابقة الموجهة إلى اللجان الإقليمية، بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالفعل بإنشاء آليات لإدارة المعارف من أجل استخلاص المعارف التقنية التي تنتجها المنظمة على مر السنين وتخزينها.

التوصية ٢: في ضوء الطابع المشترك بين القطاعات والمتعدد التخصصات الذي يتسم به العمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أكدت أمانة اللجنة بالفعل على أهمية العمل عبر الحدود المواضيعية وبدأت بإجراء مسح لأنشطتها المشتركة بين الشُعَب والمشتركة بين القطاعات، من أجل تحديد مزيد من الفرص لتعزيز الروابط والتعاون بين وظائفها الأساسية وبرامجها الفرعية. وعلاوة على ذلك، وكجزء من خطة عمل التقييم للفترة

(أ) يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في هذا المرفق، النص الكامل للتعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد اتُبعت هذه الممارسة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٢٠١٦-٢٠١٧، تخطط أمانة اللجنة لإجراء استعراض لجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات واتباع نهج متكامل إزاء العمل في مجال التنمية المستدامة.

التوصية ٣: يسلّم التقييم بأن نسبة كبيرة من منتجات اللجنة تُستخدَم حاليا في جميع أنحاء العالم وأن هذا الأمر كان موضوع نقاش داخل اللجنة وخارجها. وتقر اللجنة بضرورة معالجة هذه المسألة من أجل استكشاف بدائل تتيح للجنة تلبية المطالب خارج منطقتها. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن هذه المناقشة تتجاوز قدر اللجنة على الاضطلاع بها وحدها؛ فالمسألة تحتاج إلى مزيد من المناقشة مع منظمات أخرى، وعلى وجه الخصوص مع اللجان الإقليمية الأخرى، وبمشاركة كاملة من أعضائها. واللجنة الاقتصادية لأوروبا ليست من يقرر في نهاية المطاف أيا من منتجاتها/ولاياتها ينبغي أن يُعترف به رسميا بوصفه عالميا. فهذا القرار ينبغي أن يعود إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك هيئات المعاهدات والاتفاقيات. وفي هذا السياق، وبهدف تعزيز الحوار بشأن هذه المسألة، ستجري أمانة اللجنة مسحا للأنشطة والنتائج التي تنشر على نطاق عالمي. واستنادا إلى هذا المسح، ستلتمس اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشورة اللجنة التنفيذية و/أو إدارتها المتمثلة في ''اللجنة الاقتصادية لأوروبا'' بشأن كيفية المضي قدما.

التوصية ٤: على النحو المشار إليه في تقرير التقييم، ناقشت اللجنة في عدة مناسبات الفرص التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باعتبار أن عملها يغطي العديد من المجالات التي تتناولها أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، تواصل الهيئات القطاعية مساهمتها في وضع أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال مبادرات وأنشطة مختلفة. ونتيجة لذلك، وتمشيا مع هذه التوصية، بدأت عدة برامج فرعية واتفاقيات بالفعل ببحث سبل زيادة مواءمة عملها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل اللجنة إيلاء الاهتمام الواجب لهذا العمل.

التوصية ٥: على النحو المشار إليه في تقرير التقييم، تقيم اللجنة بالفعل شراكات مختلفة ضمن عملها القطاعي ويشاد بها بوصفها شريكا قويا. وتتفق اللجنة مع التوصية التي تقضي بأنه ينبغي لأمانة اللجنة، بغية تعزيز مساهمتها في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن تجري مسحا للشراكات القائمة والتعاون القائم مع الجهات من غير الدول ووضع مقترحات محددة لتوسيع نطاق هذا التعاون وتعزيزه.

٥ - وتشدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا مجددا على تقديرها للتحليل والتوصيات الواردة في التقييم والفرصة التي يتيحها لمواصلة تحسين عملها.